تأثير الثقة السياسية على أنماط المشاركة السياسية: دراسة ميدانية في حي "إيمونسيس" بجماعة أكادير

✍ سعيد انخيلي

دكتور في القانون العام

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الثقة السياسية على أنماط المشاركة السياسية في حي "إيمونسيس" بجماعة أكادير، من خلال اختبار نموذج تفسيري يدمج بين العوامل المؤسسية والإدراكية والسياقية. اعتمدت الدراسة على بيانات استقصائية خضعت لتحليل إحصائي متعدد المتغيرات لفحص العلاقة بين الثقة السياسية وأشكال المشاركة، خاصة الانتخابية وغير الانتخابية والرقمية.

تظهر النتائج أن الثقة السياسية لا تمارس تأثيرا مباشرا دالا على أنماط المشاركة، مقابل بروز إدراك الفاعلية السياسية والانخراط التنظيمي كعوامل أكثر تفسيرا للسلوك السياسي. كما تكشف النتائج عن طابع مركب للمشاركة السياسية، يتجاوز الثنائية التقليدية بين المشاركة المؤسسية والاحتجاجية، ليعكس تداخلا بين أشكال متعددة من الفعل السياسي.

الكلمات المفتاحية: الثقة السياسية، المشاركة السياسية، جدوى المشاركة، الانخراط، حي إيمونسيس.

Abstract :

This study aims to analyze the effect of political trust on patterns of political participation in the Imounsiss neighborhood of the Agadir municipality, by testing an explanatory model that integrates institutional, perceptual, and contextual factors. The study relies on survey data analyzed using multivariate statistical techniques to examine the relationship between political trust and different forms of participation, particularly electoral, non-conventional, and digital participation.

The findings indicate that political trust does not exert a statistically significant direct effect on participation patterns. Instead, perceived political efficacy and organizational engagement emerge as more powerful explanatory factors of political behavior. The results also reveal the composite nature of political participation, which goes beyond the traditional dichotomy between institutional and protest participation, reflecting an overlap among multiple forms of political action.

Keywords: Political trust- Political participation- Perceived political efficacy - Engagement - Imounsis neighborhood.

مقدمة

تشكل المشاركة السياسية أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها البناء الديمقراطي، باعتبارها الآلية التي تتيح للمواطنين التعبير عن مواقفهم والتأثير في مسارات صنع القرار العمومي، بما يعزز شرعية المؤسسات واستقرارها. ولم يعد هذا المفهوم، في الأدبيات المعاصرة، مقتصرا على السلوك الانتخابي، بل اتسع ليشمل طيفا متنوعا من الممارسات، تتراوح بين المشاركة المؤسسية التقليدية، وأشكال الفعل السياسي غير المؤسسي، وصولا إلى أنماط المشاركة الرقمية التي أفرزتها التحولات التكنولوجية. ويعكس هذا التوسع تحولا في طبيعة العلاقة بين المواطن والنظام السياسي، لم تعد فيه المشاركة محكومة بقنوات رسمية محددة، بل أصبحت متعددة الأشكال والصيغ.

في هذا الإطار، تبرز الثقة السياسية كأحد المفاهيم المركزية في تفسير أنماط المشاركة، نظرا لارتباطها الوثيق بتقييمات المواطنين لأداء المؤسسات السياسية، ومدى قدرتها على الاستجابة لمطالبهم. إذ تعد الثقة موردا أساسيا في دعم الامتثال للقواعد، وتعزيز الانخراط في الحياة العامة، وتقليص تكاليف التفاعل بين الدولة والمجتمع. كما أنها تشكل، في الآن ذاته، مؤشرا على شرعية النظام السياسي واستقراره[1]، خاصة في السياقات التي تتسم بتفاوتات سوسيومجالية ملحوظة.

غير أن الأدبيات العلمية لا تقدم تصورا موحدا لطبيعة العلاقة بين الثقة السياسية والمشاركة. فبينما تؤكد بعض المقاربات أن ارتفاع مستويات الثقة يعزز الانخراط في القنوات المؤسسية، تشير مقاربات أخرى إلى أن تراجع الثقة لا يؤدي بالضرورة إلى العزوف، بل قد يدفع نحو تبني أشكال بديلة من المشاركة، مثل الاحتجاج أو الانخراط في قنوات غير تقليدية للتأثير السياسي. ويعكس هذا التباين وجود إشكال نظري يتعلق بتحديد طبيعة هذه العلاقة، هل تمثل الثقة شرطا للمشاركة، أم أن غيابها يمكن أن يكون محفزا لأنماط أخرى من الفعل السياسي؟

تزداد أهمية هذا التساؤل في سياق الأحياء الحضرية الهامشية، حيث تتقاطع محددات سوسيواقتصادية ومجالية تفاقم الوضع، من قبيل محدودية الولوج إلى الخدمات، وضعف الاندماج في القنوات الرسمية، وتباين مستويات الثقة في المؤسسات. ففي مثل هذه السياقات، لا يمكن افتراض أن العلاقة بين الثقة والمشاركة تتخذ نفس الأشكال المسجلة في البيئات الأكثر استقرارا، مما يطرح الحاجة إلى مقاربات تحليلية تراعي خصوصية هذه المجالات.

[1] Zmerli, Sonja. Political trust. Encyclopedia of quality of life and well-being research, 2014, p. 4888.
https://doi.org/10.1007/978-94-007-0753-5_2202

انطلاقا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الثقة السياسية على أنماط المشاركة السياسية داخل أحد الأحياء الحضرية الهامشية، من خلال فحص كيفية توجيهها لاختيارات الأفراد بين أشكال المشاركة المختلفة، سواء كانت انتخابية أو غير انتخابية أو رقمية. وتتمحور الإشكالية المركزية حول السؤال التالي: كيف تؤثر الثقة السياسية في تحديد أنماط مشاركة المواطنين داخل الأحياء الحضرية الهامشية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تعتمد الدراسة على مقاربة كمية قائمة على تحليل بيانات استقصائية باستخدام تقنيات إحصائية متعددة المتغيرات، بما يسمح باختبار الفرضيات المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الثقة وأنماط المشاركة. وتستهدف هذه المقاربة بالإضافة إلى قياس قوة هذه العلاقة، الكشف عن حدودها، وتحديد ما إذا كانت مباشرة أم تمر عبر متغيرات وسيطة مرتبطة بإدراك الأفراد لفعالية المشاركة.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على حالة الأحياء الحضرية الهامشية، بوصفها سياقا تحليليا متميزا لفهم محددات المشاركة السياسية . كما تسهم في إعادة النظر في الفرضيات التفسيرية الكلاسيكية التي تربط بشكل خطي بين الثقة والمشاركة، من خلال تقديم نتائج إمبريقية تظهر تعقيد هذه العلاقة وتعدد أبعادها. مما يتيح فهما أكثر واقعية للسلوك السياسي، من خلال النظر إليه كنتيجة لتداخل عوامل متعددة، تشمل ما هو مؤسساتي وما يرتبط بتصورات الأفراد وسياقهم السوسيومجالي.

أولا: الإطار النظري العلاقة بين الثقة السياسية والمشاركة السياسية

تشير الأدبيات الكلاسيكية إلى أن الثقة السياسية تعد أحد المحددات الأساسية لسلوك المشاركة السياسية لدى المواطنين. فقد بينت الدراسات المبكرة في الموضوع أن استقرار الأنظمة الديمقراطية يرتبط بوجود ثقافة سياسية داعمة تقوم على الثقة السياسية العامة. وفي هذا الإطار، أوضح كل من "غابرييل ألموند" (Gabriel A. Almond) و"سيدني فيربا" (Sidney Verba) أن استقرار الديمقراطيات لا يعتمد فقط على المؤسسات الدستورية، بل يرتبط أيضا بوجود ثقافة سياسية تتسم بالثقة السياسية والقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية، بشكل يجعل هذه الثقافة تسهم في تعزيز استعداد المواطنين للمشاركة في الحياة السياسية، خاصة من خلال المشاركة الانتخابية وغيرها من أشكال المشاركة المؤسسية[2] .

[2] Almond, Gabriel A. et Verba, Sidney. Political attitudes and democracy in five nations. Boston: Little, 1963.

وفي ذات الاتجاه، طور "روبرت د. بوتنام" (Robert D. Putnam) هذا النقاش من خلال ربط المشاركة السياسية بمفهوم رأس المال الاجتماعي. مبينا كيف أن تراجع هذا الأخير، الذي يشمل شبكات العلاقات الاجتماعية ومستويات الثقة بين الأفراد وفي المؤسسات، يؤدي إلى انخفاض مستويات المشاركة المدنية والسياسية في المجتمع. ويؤكد "بوتنام" أن ضعف الروابط الاجتماعية وتراجع المشاركة في الجمعيات المدنية يؤديان إلى تآكل الثقة العامة، الأمر الذي ينعكس سلبا على الانخراط السياسي للمواطنين[3]. .وقد دلل على على الدور الأساسي لرأس المال الاجتماعي والثقة المؤسسية في دعم الأداء الديمقراطي واستدامته، حيث أظهر أن المناطق التي تتميز بارتفاع مستويات الثقة المؤسسية وكثافة الشبكات الاجتماعية التعاونية تسجل مستويات أعلى من المشاركة السياسية وأداء مؤسسيا أكثر فعالية[4].

وقد اتجهت الأدبيات المعاصرة إلى تعميق هذا النقاش من خلال بحث التمايز بين أنماط مختلفة من المشاركة السياسية في ظل التحولات المختلفة التي تشهدها المجتمعات. فقد أشار "راسل جاي دالتون" (Russell J. Dalton) في دراساته حول تحولات المواطنة السياسية إلى أن انخفاض الثقة السياسية السياسية التقليدية لا يعني بالضرورة انسحاب المواطنين من المجال السياسي، بقدر ما يعني اتجاههم إلى تبني أشكال جديدة أو بديلة من المشاركة السياسية. وهنا يوضح دالتون كيف أن تراجع الثقة في الأحزاب والمؤسسات التمثيلية قد ترافق مع ظهور أنماط جديدة من الانخراط السياسي، مثل الاحتجاجات الاجتماعية، والحملات المدنية، والمشاركة الرقمية. وهو ما يعكس انتقالا تدريجيا من المشاركة التقليدية المرتبطة بالانتخابات والأحزاب إلى أشكال أكثر مرونة وغير مؤسسية من المشاركة السياسية، وبالتالي تحولات أوسع في أنماط المواطنة السياسية في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة[5].

عموما، تناولت الأدبيات الأكاديمية العلاقة بين الثقة السياسية والمشاركة السياسية من زوايا متعددة، حيث اختلفت نتائج الدراسات تبعا للسياقات السياسية وأنماط المشاركة السياسية ومستويات الثقة المدروسة. وهو ما سنعرض له بشيء من الإيجاز بعده، بعد أن نحدد مفهوم الثقة السياسية.

بناء عليه، تعد الثقة السياسية مؤشرا دالا على شرعية المؤسسات السياسية وعلى مدى قبول المواطنين بآليات صنع القرار داخل النظام السياسي، بينما تمثل المشاركة السياسية الوسيلة الأساسية

[3] Putnam, Robert D. Bowling alone: The collapse and revival of American community. Simon and schuster, 2000.

[4] Putnam, Robert D., Nanetti, Raffaella Y., et Leonardi, Robert. Making democracy work: Civic traditions in modern Italy. 1994.

[5] DALTON, Russell J. Citizenship norms and the expansion of political participation. Political studies, 2008, vol. 56, no 1, p. 76-98.

التي يعبر من خلالها المواطنون عن آرائهم ويؤثرون في السياسات العامة[6]. وعموما، تناولت الأدبيات المختلفة هذه العلاقة من زوايا متعددة، حيث اختلفت نتائج الدراسات تبعا للسياقات السوسيوسياسية وأنماط المشاركة السياسية ومستويات الثقة السياسية.

1. الثقة السياسية: الأبعاد والقياس

يظل مفهوم الثقة السياسية مفهوما متعدد الأبعاد، إذ يمكن أن يتخذ أشكالا مختلفة تبعا لمستوى التحليل. فقد تكون الثقة عامة تشمل النظام السياسي ككل، أو جزئية تتعلق بمؤسسات محددة بعينها، من مثل البرلمان أو الحكومة أو الأحزاب السياسية. كما يمكن أن تكون الثقة مستقرة ودائمة عندما ترتبط بثقافة سياسية راسخة، أو ظرفية ومشروطة بأداء المؤسسات السياسية في فترة معينة[7].

وقد أظهرت دراسات مقارنة أن مستويات الثقة تختلف بين المؤسسات السياسية المختلفة. ففي الوقت الذي تحظى فيه، في بعض السياقات، المؤسسات غير التمثيلية التي تؤدي وظائف الحماية أو تقديم خدمات عامة، مثل الجيش أو المؤسسات الصحية، بمستويات أعلى من الثقة مقارنة بالمؤسسات السياسية التمثيلية مثل الأحزاب السياسية أو البرلمانات، يميل المواطنون، في سياقات أخرى، إلى منح مستويات أعلى من الثقة للمؤسسات المحلية مقارنة بالمؤسسات الوطنية أو فوق الوطنية، نظرا لقربها من المواطنين وقدرتها على التعاطي المباشر مع مطالبهم[8].

ومن الناحية المنهجية، تقاس الثقة السياسية عادة باستخدام أدوات استطلاعية تعتمد مقاييس كمية، مثل المقاييس المتدرجة التي تتراوح بين 0 و10 كما هو مستخدم في "المسح الاجتماعي الأوروبي" (European Social Survey)، أو عبر مقاييس ليكرت متعددة البنود لقياس اتجاهات ثقة الأفراد نحو مؤسسات سياسية مختلفة[9].

---

[6] HOOGHE, Marc et MARIEN, Sofie. A comparative analysis of the relation between political trust and forms of political participation in Europe. European Societies, 2013, vol. 15, no 1, p. 131-152.

[7] Bréchon, Pierre, 2004. 2. Crise de confiance dans les élites politiques. In : CAUTRÈS, Bruno et MAYER, Nonna, Le nouveau désordre électoral Les leçons du 21 avril 2002. Paris : Presses de Sciences Po. Chroniques électorales, p.47-69.
DOI : 10.3917/scpo.cautr.2004.01.0047

[8] TOURNAY, Virginie. La participation est-elle un gage de confiance politique?. 2016. Thèse de doctorat. CEVIPOF.

[9] HOOGHE, Marc et MARIEN, Sofie. Op.cit.

2. المشاركة السياسية: المفهوم والأنماط

تشير المشاركة السياسية إلى الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير في عملية صنع القرار السياسي أو اختيار القادة السياسيين. وتعد المشاركة السياسية أحد الركائز الأساسية للنظم الديمقراطية، إذ تعكس درجة وعي المواطنين بالشأن العام ومدى استعدادهم للمساهمة في إدارة الحياة السياسية . وتتخذ أشكالا متعددة يمكن تصنيفها إلى نوعين رئيسيين[10]:

أولا، المشاركة المؤسسية، وتشمل الأنشطة التي تتم داخل القنوات الرسمية للنظام السياسي مثل التصويت في الانتخابات، والانخراط في الأحزاب السياسية، والعمل في الحملات الانتخابية أو الاتصال بالمسؤولين الحكوميين.

ثانيا، المشاركة غير المؤسسية، وتشمل أشكال التعبئة السياسية خارج الأطر الرسمية مثل التظاهرات والاحتجاجات وتوقيع العرائض والمقاطعات الاقتصادية.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن الأجيال الشابة تميل إلى تفضيل الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية مقارنة بالأشكال المؤسسية. ففي دراسة ميدانية حول الشباب الجامعي في المغرب، تبين أن مستوى المشاركة السياسية لدى هذه الفئة متوسط، مع ميل واضح نحو المشاركة غير التقليدية مثل الاحتجاجات أو الأنشطة المدنية غير الحزبية[11].

3. الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقة بين الثقة السياسية والمشاركة السياسية

يمكن على العموم التمييز بين ثلاث اتجاهات نعرض لها بعده.

3-1 الثقة السياسية كمحفز للمشاركة المؤسسية

تفترض دراسة "مارك هوغه" (Marc Hooghe) و"سوفي مارين" (Sofie Marien) أن الثقة السياسية تمثل شرطا أساسيا للمشاركة السياسية داخل القنوات المؤسسية. فالمواطنون الذين يتمتعون بمستويات مرتفعة من الثقة السياسية السياسية يكونون أكثر استعدادا للمشاركة في الانتخابات أو الانخراط في الأحزاب السياسية، لأنهم يعتقدون أن النظام السياسي قادر على الاستجابة لمطالبهم[12].

---

[10] ibid.

[11] العلوي، الهادي. "الثقة السياسية ومشاركة الشباب الجامعي: دراسة ميدانية." مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, مج. 5، ع. 11، 2025.ص 138-179.

https://doi.org/10.56989/benkj.v5i11.1647

[12] Hooghe, Marc et Marien, Sofie. A comparative analysis of the relation between political trust and forms of political participation in Europe. European Societies, 2013, vol. 15, no 1, p. 131-152.

وهي الفرضية التي أكدتها دراسات أخرى، حيث أظهر تحليل "ملادن كاروف" (Mladen Karov) أن ارتفاع مستويات الثقة السياسية مثل البرلمان أو الحكومة يرتبط بزيادة احتمالات المشاركة السياسية التقليدية، خاصة المشاركة الانتخابية[13]. كما تشير أبحاثا أخرى، خاصة منها ذاك الذي قام به " كاي" (Cai) و" وي" (Wei) إلى أن الثقة السياسية يمكن أن تعزز المشاركة من خلال تأثيرها في الإحساس بالفعالية السياسية لدى المواطنين، وهو ما يدفعهم إلى الانخراط بشكل أكبر في الأنشطة السياسية[14]. وتؤكد بعض الدراسات الميدانية هذه العلاقة في سياقات اجتماعية مغايرة، فقد توصلت دراسة العلوي الهادي حول الشباب الجامعي المغربي إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة بين الثقة السياسية ومستوى المشاركة السياسية لدى هذه الفئة[15].

3-2 انخفاض الثقة والمشاركة الاحتجاجية

في المقابل، تشير مقاربة نظرية أخرى إلى أن انخفاض مستويات الثقة السياسية قد يؤدي إلى ظهور أشكال بديلة من المشاركة السياسية خارج القنوات المؤسسية. ففي هذه الحالة قد يلجأ المواطنون إلى الاحتجاج أو التظاهر أو المقاطعة كوسائل للتعبير عن عدم الرضا تجاه أداء المؤسسات السياسية[16]. كما تتجه بعض الدراسات إلى أن ضعف الثقة السياسية السياسية قد يؤدي إلى العزوف عن المشاركة الانتخابية، حيث يفقد المواطنون الثقة في قدرة العملية السياسية على تحقيق التغيير[17] وقد أظهر تحليل "إريك بيلانجيه" (Éric Bélanger) أن انخفاض الثقة في النخب السياسية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الامتناع عن التصويت أو إلى التصويت لصالح الأحزاب الاحتجاجية أو المناهضة للنظام السياسي[18].

---

[13] Karov, Mladen. "The relationship between trust and political participation: Effects of institutionalized and non-institutionalized political participation on trust in parliaments." Papers of BAS: Humanities and Social Sciences, vol. 7, no. 2, 2020, pp. 186–200.

[14] Cai, Jingjing, and Xiaonan Wei. "How digitally-mediated interactions influence the psychological foundations of civic engagement: Evidence from urban water governance in China." Urban Governance, vol. 6, no. 1, 2026, pp. 74–87 : https://doi.org/10.1016/j.ugj.2025.12.001

[15] العلوي، الهادي. م س.

[16] Hooghe, Marc et Marien, Sofie.op.cit.

[17] صلاح حسن حمود الصراف. "المشاركة السياسية وأهم العوامل المؤثرة على قرار الناخب العراقي (بعد 2005)." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, مج. 6، ع. 8، 2025

. https://doi.org/10.53796/hnsj68/10

[18] Bélanger, Éric. Political trust and voting behaviour. In : Handbook on political trust. Edward Elgar Publishing, 2017. p. 242-255.

ففي السياق الأوروبي، يرى "بيير بريشون" (Pierre Bréchon) ارتبطت بعض التحولات الانتخابية الكبرى بأزمة ثقة في النخب السياسية، كما حدث في الانتخابات الفرنسية سنة 2002 التي كشفت عن تراجع الثقة في الطبقة السياسية وارتفاع مستويات العزوف الانتخابي[19].

3-3 العلاقة التبادلية بين المشاركة والثقة

لا تقتصر العلاقة بين الثقة والمشاركة على اتجاه واحد، إذ تشير دراسة "كاي فنغ يانغ" (Kaifeng Yang) مثلا إلى احتمال وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين، فالمشاركة السياسية قد تؤدي بدورها إلى تعزيز مستويات الثقة السياسية السياسية، من خلال تمكين المواطنين من التفاعل المباشر مع النظام السياسي واكتساب تجارب سياسية جديدة[20]. كما تبين بعض الدراسات الأخرى إلى أن المشاركة في الحياة المدنية قد تسهم في تعزيز رأس المال الاجتماعي والثقة المتبادلة بين المواطنين والمؤسسات، فقد أظهرت دراسة "ماينـدرت فينّيما" (Meindert Fennema) و"جان تيليه" (Jean Tillie) حول المجتمعات متعددة الأعراق أن قوة شبكات المجتمع المدني يمكن أن تسهم في تعزيز المشاركة السياسية وفي بناء الثقة السياسية المحلية[21].

4. العوامل الوسيطة والمحددة للعلاقة بين الثقة والمشاركة

من جهة أخرى، تشير بعض الأدبيات إلى أن العلاقة بين الثقة السياسية والمشاركة السياسية ليست آلية، بل تتأثر بعدد من العوامل الوسيطة المرتبطة بالسياق الاجتماعي والسياسي. ومن بين هذه العوامل، بحسب "إريك إم. أوسلانر" (Eric M. Uslaner) و"ميتشل براون" (Mitchell Brown)، رأس المال الاجتماعي والثقافة السياسية ومستوى التعليم والتنشئة السياسية ووسائل الإعلام[22].

---

[19] Bréchon, Pierre, op.cit.
DOI : 10.3917/scpo.cautr.2004.01.0047

[20] Yang, Kaifeng. Trust and citizen involvement decisions: Trust in citizens, trust in institutions, and propensity to trust. Administration & Society, 2006, vol. 38, no 5, p. 573-595.
https://doi.org/10.1177/0095399706292095

[21] Fennema, Meindert, Tillie, Jean. Political participation and political trust in Amsterdam: Civic communities and ethnic networks. Journal of ethnic and migration studies, 1999, vol. 25, no 4, p. 703-726.

[22] Uslaner, Eric M. , Brown, Mitchell. Inequality, trust, and civic engagement. American politics research, 2005, vol. 33, no 6, p. 868-894.
https://doi.org/10.1177/1532673X04271903

كما تلعب الثقة الاجتماعية دورا مهما في تعزيز المشاركة السياسية، خاصة لدى الفئات الاجتماعية التي تعيش أوضاعا اجتماعية خاصة، مثل المهاجرين أو الأقليات. فقد أظهرت دراسة "فانسان تيبيرج(Vincent Tiberj) " و"باتريك سيمون(Patrick Simon) "

أن ارتفاع الثقة السياسية العامة مثل المدرسة أو الخدمات العامة أو الشرطة يمكن أن يعزز اندماج الأفراد في الحياة المدنية ويزيد من احتمالات مشاركتهم في الحياة السياسية[23].

كما أن السياق المؤسسي والسياسي بدوره قد يشكل عاملا يؤثر في مستويات الثقة والمشاركة، إذ يؤكد "ليونيل هنري" (Lionel Henry) وآخرون في هذا الشأن أن الأزمات السياسية أو الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى تراجع مستويات الثقة السياسية السياسية، وهو ما قد ينعكس بدوره على أنماط المشاركة السياسية لدى المواطنين[24].

يتضح من خلال الأدبيات العلمية أن العلاقة بين الثقة السياسية والمشاركة السياسية علاقة مركبة، بأبعاد متعددة. ففي حين تشير بعض الدراسات إلى أن الثقة السياسية تعزز المشاركة السياسية داخل القنوات المؤسسية، تشير دراسات أخرى إلى أن انخفاض الثقة قد يؤدي إلى العزوف عن المشاركة أو إلى اللجوء إلى أشكال محتلفة من المشاركة الاحتجاجية. ورغم هذا التراكم النظري والامبريقي، تظل العلاقة بين الثقة وأنماط المشاركة السياسيتين داخل الأحياء الحضرية الهامشية أقل تناولا في الأدبيات، خاصة في السياقات العربية والمغاربية. فمعظم الدراسات ركزت على التحليل على المستوى الوطني أو الحضري العام، دون تحليل دقيق لدور السياق المجالي المحلي في تشكيل العلاقة بين الثقة المؤسسية والسلوك السياسي للمواطنين.

انطلاقا من ذلك، تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم تحليل تجريبي للعلاقة بين مستويات الثقة السياسية في المنتخب، والإدارة، والجمعيات، والأحزاب، والسلطات المحلية، والقانون. وأشكال مختلفة من المشاركة السياسية: الانتخابية، وغير الانتخابية، والرقمية، في حي حضري هامشي. وذلك من خلال الاستعانة بتحليلات إحصائية متعددة المتغيرات تهدف إلى فهم أفضل لكيفية تأثير الثقة السياسية على اختيارات المواطنين بين أشكال مختلفة من الانخراط السياسي.

[23] Tiberj, Vincent, et Patrick Simon. "Vie citoyenne et participation politique." In: Trajectoires et origines: enquête sur la diversité des populations en France. Paris: INED, 2010, pp. 109–114.
[24] Henry, Lionel; Van Haute, Émilie; Hooghe, Marc. "Confiance, satisfaction et comportement électoral dans un État fédéral." In: Deschouwer, Kris; Delwit, Pascal; Hooghe, Marc; Baudewyns, Pierre; Walgrave, Stefaan (dir.). Décrypter l'électeur: le comportement électoral et les motivations de vote. Louvain: Lannoo Campus, 2015, pp. 213–234.

ثانيا: فرضيات الدراسة ومنهجيتها

تشير الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين الثقة السياسية والمشاركة المدنية إلى أن سلوك المشاركة لا يمكن تفسيره كوحدة واحدة متجانسة. بل على العكس، تظهر الأدلة التجريبية أن محددات المشاركة تختلف باختلاف أشكال الانخراط السياسي محل الدراسة. ومن هذا المنطلق، يمكن أن توجه الثقة السياسية المواطنين نحو أشكال محددة من المشاركة السياسية.

1. فرضيات الدراسة

بناء على ذلك، يمكن صياغة الفرضية المركزية التالية: تؤثر مستويات الثقة السياسية تأثيرا ذا دلالة في تحديد طبيعة ونمط المشاركة السياسية لدى الأفراد. وهي فرضية يمكن تفيكها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الثقة السياسية في المؤسسات الرسمية ومستوى المشاركة السياسية التقليدية.
- يرتبط انخفاض الثقة السياسية بزيادة الميل إلى أنماط المشاركة السياسية غير التقليدية.
- تسهم الثقة السياسية في تعزيز الاستعداد الفردي للانخراط المستمر في العمليات السياسية الرسمية.
- تؤدي مستويات الثقة السياسية المرتفعة إلى تعزيز الإدراك بفاعلية المشاركة السياسية وجدواها في التأثير على صنع القرار.

وهي الفرضيات التي سيتم تناولها بالتحليل وفق المنهجية التالية.

2. المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على منهج كمي يهدف إلى تحليل العلاقة تجريبيا بين الثقة السياسية وأشكال المشاركة السياسية المختلفة في الأحياء الحضرية المهمشة. ويتمثل الهدف الرئيسي في تحديد العوامل التي قد تؤثر على توجه الأفراد نحو شكل، أو أشكال، محددة من المشاركة السياسية، بما في ذلك المشاركة الانتخابية، والمشاركة غير الانتخابية، والمشاركة السياسية الرقمية.

للإجابة على هذا السؤال البحثي، استندت الدراسة إلى بيانات مستمدة من استبيان تم توزيعه على سكان حي إيمونسيس، واحد من أحياء سفوح الجبال التابعة لجماعة أكادير، وهو حي هامشي، تشكل العشوائية إحدى خصائصة المميزة[25].

3. المجتمع المستهدف والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من الأسر القاطنة في حي إيمونسيس البالغ مجوعها 246 أسرة . وعلى الرغم من أن حجم العينة المستهدف كان هو 150 أسرة لتحقيق دقة إحصائية أعلى، فلم يستجب فعليا سوى 105 أسرة فحسب، بما يمثل معدل استجابة قدره 68.6%، بنسبة تغطية تبلغ ما يقرب من 42% من مجتمع الدراسة.

وقد تم اختيار العينة باستخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، حيث تم تحديد نقطة البداية عشوائيا، ثم تم تجاوز أسرتين واختيار الأسرة التالثة وفق الفاصل المحدد، لضمان توزيع متوازن ومنظم للعينة داخل مجتمع الدراسة. وبعد تحديد العينة، تم جمع البيانات باستخدام استبيان منظم يغطي عدة أبعاد مرتبطة بالسلوك السياسي للمواطنين، بما في ذلك:

- مستويات المشاركة السياسية بأشكالها المختلفة؛
- الثقة الممنوحة لبعض المؤسسات؛
- الانخراط الجمعوي وأشكال المشاركة المدنية؛
- بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.

وهو ما مكن من الحصول على معدل استجابة كامل لجميع المتغيرات محل الدراسة. وبعد مراجعة البيانات، لم يتم استبعاد أي حالة، ليصبح العدد النهائي للملاحظات المستخدمة في التحليل 105 أفراد.

4. قياس المتغيرات

1.4. المتغيرات التابعة: أشكال المشاركة السياسية

تماشيا مع أهداف الدراسة، تم تمييز ثلاثة أشكال رئيسية للمشاركة:

- المشاركة الانتخابية: وتشمل السلوكيات المرتبطة بانخراط المواطنين في العمليات الانتخابية، وقد تم قياسها باستخدام مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى مشاركة الأفراد في الأنشطة الانتخابية.

[25] أجريت هذه الدراسة في إطار أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه قدمها الباحث في موضوع: المواطنة الحضرية والاندماج الترابي: حالة سفوح جبال جماعة أكادير، بتاريخ 19 يوليوز 2024.

- المشاركة السياسية غير الانتخابية: تشير إلى أشكال العمل السياسي خارج الآليات الانتخابية الرسمية، مثل المشاركة في التظاهرات الاحتجاجية، والمبادرات الفردية، أو أشكال أخرى من التعبير السياسي في الفضاء العام.
- المشاركة السياسية الرقمية: تمثل أشكال الانخراط السياسي التي تتم من خلال المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك المشاركة في النقاشات السياسية أو نشر محتوى سياسي الرقمية.

ولكل بعد من هذه الأبعاد، تم بناء مؤشرات مركبة استنادا إلى عدة عناصر من الاستبيان.

2.4. موثوقية المقاييس

تم تقييم التماسك الداخلي للمؤشرات المستخدمة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وهو مؤشر شائع الاستخدام في الدراسات الكمية بالعلوم الاجتماعية لقياس موثوقية المقاييس. وأظهرت النتائج مستويات مقبولة من الموثوقية للمؤشرات المستخدمة. فعلى سبيل المثال، حقق مؤشر المشاركة السياسية غير الانتخابية 0.628 = α، بينما سجل مؤشر المشاركة السياسية الرقمية 0.679 = α. ورغم أن هذه القيم متوسطة، إلا أنها تعتبر مقبولة في التحليلات الاستكشافية التي تعتمد على عدد محدود من العناصر.

3.4. المتغيرات المستقلة

المتغير المستقل الأساسي في هذه الدراسة هو الثقة السياسية، والتي تشير إلى مدى الثقة التي يمنحها المواطنون لمختلف المؤسسات السياسية والإدارية. وتتضمن التحليلات أيضا مجموعة من المتغيرات التفسيرية الإضافية التي قد تؤثر على السلوكيات المشاركة، مثل:

- الانخراط في المنظمات الجمعوية؛
- بعض أشكال المشاركة المدنية؛
- الخصائص الديموغرافية والاجتماعية، مثل الجنس.

وتمكن هذه المتغيرات من دراسة التأثير المحدد للثقة السياسية مع التحكم في تأثير العوامل الأخرى التي قد ترتبط بالمشاركة السياسية.

5. طرق التحليل الإحصائي

"تم تحليل البيانات باستخدام برنامج IBM SPSS Statistics (الإصدار 26)، لما يوفره من أدوات إحصائية مناسبة لمعالجة وتحليل البيانات الكمية في الدراسات الاجتماعية.

وشملت عملية تحليل البيانات ثلاث مراحل رئيسية. في المرحلة الأولى، أجري تحليل وصفي للبيانات من خلال حساب الإحصاءات الوصفية بهدف وصف توزيع المتغيرات الرئيسية في الدراسة، إضافة إلى تحديد مستويات المشاركة السياسية وفقا لبعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمبحوثين. وفي المرحلة الثانية، استخدم اختبار (t) (t-test) للعينات المستقلة لفحص الفروق في مستويات المشاركة السياسية بين الرجال والنساء، وذلك للتحقق مما إذا كانت الفروق الملحوظة بين المجموعات ذات دلالة إحصائية. أما في المرحلة الثالثة، فقد تم تقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد بهدف تحديد العوامل المؤثرة في أنماط المشاركة السياسية المختلفة، حيث جرى تقدير ثلاثة نماذج منفصلة تتوافق مع المتغيرات التابعة الثلاثة محل الدراسة:

- المشاركة الانتخابية؛
- المشاركة غير الانتخابية؛
- المشاركة السياسية الرقمية.

وتمكن هذه المقاربة من تقدير التأثير المستقل للثقة السياسية وبقية المتغيرات التفسيرية في كل نمط من أنماط المشاركة السياسية.

ولضمان صحة النماذج المعتمدة، تم إجراء عدة اختبارات للتحقق، بما في ذلك اختبارات التعدد الخطي بين المتغيرات التفسيرية، واختبار Durbin-Watson للتحقق من غياب الارتباط الذاتي في البواقي، وتحليل الملاحظات المؤثرة في نتائج التحليل.

6. الاستراتيجية التحليلية

تركز الاستراتيجية التحليلية لهذه الدراسة على مقارنة المحددات التي تؤثر في أشكال المشاركة السياسية المختلفة ضمن إطار تحليلي موحد. من خلال تقدير نماذج انحدار متعددة، يصبح بالإمكان تقييم مدى اختلاف العوامل المؤثرة على المشاركة الانتخابية مقارنة بالأشكال غير المؤسسية والرقمية من المشاركة. وتمكن هذه المقاربة من استكشاف كيفية مساهمة الثقة السياسية للأفراد في توجيههم نحو أنماط متنوعة من الانخراط السياسي، لا سيما في السياقات الحضرية الهامشية.

7. بناء النموذج التفسيري للمشاركة الانتخابية

انطلاقا من الأدبيات النظرية التي تناولت العلاقة بين الثقة السياسية والمشاركة السياسية، تم بناء نموذج تفسيري يهدف إلى تحليل محددات المشاركة الانتخابية داخل الحي (إيمونسيس)، مع اختبار دور الثقة السياسية ضمن شبكة من العوامل المتداخلة. ويرتكز هذا النموذج على فرضية مفادها أن المشاركة الانتخابية لا تتحدد بعامل واحد، بل هي نتاج تفاعل ثلاثة أبعاد رئيسية:

أ. البعد المؤسسي: ويتعلق بمستويات الثقة في المؤسسات السياسية، ويشمل الثقة في الإدارة، والثقة في المنتخبين، والثقة في القانون. ويفترض أن ارتفاع الثقة يعزز الانخراط في القنوات الرسمية للمشاركة.

ب. البعد الإدراكي: ويرتبط بتمثلات الأفراد لفعالية وجدوى المشاركة السياسية، ويشمل جدوى المشاركة الانتخابية، وتقدير تأثير المشاركة في الاحتجاجات، وتقدير تأثير المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويفترض أن إدراك الفعالية يشكل وسيطا حاسما في توجيه السلوك السياسي.

ج. البعد السلوكي-الاجتماعي: ويشمل الانخراط التنظيمي (في الأحزاب والجمعيات والمنظمات المهنية)، والخصائص السوسيو-ديموغرافية (السن، النوع، المهنة، الحالة العائلية)، ومدة الإقامة في الحي. ويعكس هذا البعد درجة اندماج الأفراد في النسيج الاجتماعي والسياسي.

وبالتالي، فالنموذج يقوم على فكرة أن المشاركة الانتخابية هي نتيجة تفاعل ثلاثة أنواع من العوامل: عوامل مرتبطة بالثقة في المؤسسات، وعوامل مرتبطة بإدراك الأفراد لفعالية المشاركة، وعوامل مرتبطة باندماجهم الاجتماعي وخصائصهم الفردية. ومن تم فهو يهدف إلى اختبار التأثير المباشر للثقة السياسية على المشاركة السياسية، وتقييم الأثر النسبي للعوامل الإدراكية مقارنة بالعوامل المؤسسية، إضافة إلى الكشف عن ما إذا كانت العلاقة بين الثقة والمشاركة علاقة مباشرة أو مشروطة بعوامل أخرى.

ثالثا: نتائج الدراسة

تعرض هذه الفقرة نتائج اختبار النموذج التفسيري المحدد للعلاقة بين الثقة السياسية وأنماط المشاركة السياسية، مع التركيز على المشاركة الانتخابية باعتبارها الشكل المؤسسي الأساسي للمشاركة. ويتم تقديم النتائج وفق تسلسل تحليلي ينتقل من تقييم جودة النموذج إلى تحليل إسهام المتغيرات المستقلة، ثم اختبار الفروق.

1. تقييم النموذج التفسيري للمشاركة الانتخابية

تم تقدير نموذج انحدار خطي متعدد لقياس تأثير الأبعاد الثلاثة (المؤسسي، الإدراكي، السوسيو-ديموغرافي) على المشاركة الانتخابية.

جدول 1: ملخص النموذج

المؤشر	القيمة
R	0.566
R^2	0.321
R^2المعدل	0.232
F (12, 92)	3.623
Sig.	0.001 ■

تشير هذه النتائج إلى أن النموذج التفسيري دال إحصائيا عند مستوى ($p \bullet 0.001$)، مع قدرة تفسيرية متوسطة (R^2 المعدل = 0.232)، ما يدل على أن المتغيرات المدرجة تفسر جزءا معتبرا من تباين المشاركة الانتخابية.

2. .اختبار الفرضيات: إسهام الأبعاد التفسيرية

أ. البعد المؤسسي

أظهرت نتائج الانحدار أن متغيرات الثقة السياسية:

- الثقة في الإدارة ($p = 0.685$)
- الثقة في المنتخبين ($p = 0.080$)
- الثقة في القانون ($p = 0.874$)

لم تسجل تأثيرا دالا إحصائيا على المشاركة الانتخابية، رغم اقتراب الثقة في المنتخبين من مستوى الدلالة. وبالتالي، لا تدعم هذه النتائج الفرضية القائلة بوجود تأثير مباشر قوي للثقة السياسية على المشاركة الانتخابية في هذا السياق.

ب. البعد الإدراكي

جدول 2: المتغيرات الإدراكية الدالة

المتغير	B	B	T	Sig.
تقدير تأثير المشاركة في الاحتجاجات	0.568	0.316	2.849	0.005

يمثل هذا المتغير العامل الوحيد الدال إحصائيا في النموذج، حيث يشير إلى أن ارتفاع إدراك فعالية المشاركة الاحتجاجية يرتبط بزيادة المشاركة الانتخابية. وفي المقابل، لم يظهر: إدراك تأثير المشاركة عبر وسائل التواصل (p = 0.175) جدوى المشاركة الانتخابية (p = 0.450) أي تأثير دال.

ج. البعد السوسيو-ديموغرافي والسلوكي

أظهرت النتائج أن: الانخراط التنظيمي قريب من الدلالة (p = 0.061) السن (p = 0.093) والحالة العائلية (p = 0.080) كذلك بينما لم يظهر: النوع (p = 0.562) المهنة (p = 0.482) مدة الإقامة (p = 0.965) أي تأثير دال إحصائيا.

3. تشخيص صلاحية النموذج

جدول 3: التعدد الخطي

المتغير	VIF
جميع المتغيرات	بين 1.227 و2.331

تشير هذه القيم إلى غياب مشكلة التعدد الخطي، مما يعزز موثوقية تقديرات النموذج.

4. تحليل الفروق حسب النوع

جدول 4: اختبار t

نوع المشاركة	ذكور	إناث	T	Sig.
انتخابية	2.636	2.195	1.962	0.052
غير انتخابية	2.172	2.051	1.140	0.257
رقمية	1.386	1.205	1.642	0.104

لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الذكور والإناث، مع اقتراب المشاركة الانتخابية من مستوى الدلالة.

5. اختبار النموذج على المشاركة الرقمية

جدول 5: ملخص النموذج

المؤشر	القيمة
R	0.499
R^2	0.249
R^2 المعدل	0.151
F	2.542
Sig.	0.006

يتبين من هذا الملخص أن النموذج دال إحصائيا، لكنه أقل تفسيرا مقارنة بالنموذج الانتخابي.

جدول 6: المتغير الدال

المتغير	B	B	T	Sig.
الانخراط	0.308	0.434	3.847	• 0.001

لم تظهر متغيرات الثقة السياسية أي تأثير دال على المشاركة الرقمية.

6. خلاصة تركيبية موجهة بالفرضيات

انطلاقا من نتائج التحليل، يمكن استخلاص مجموعة من النقط:

- لا تدعم النتائج الفرضية القائلة بوجود علاقة مباشرة دالة بين الثقة السياسية والمشاركة الانتخابية.
- لا توجد مؤشرات على أن انخفاض الثقة يؤدي إلى زيادة المشاركة غير التقليدية.
- يتبين أن إدراك فعالية الاحتجاج يمثل محددا مركزيا للمشاركة الانتخابية، مما يعيد توجيه تفسير السلوك السياسي نحو البعد الإدراكي.
- الانخراط التنظيمي يمثل المحدد الأساسي للمشاركة الرقمية.
- لا تلعب الخصائص السوسيو-ديموغرافية، خاصة النوع، دورا حاسما في تفسير أنماط المشاركة.

بناء عليه، تكشف هذه النتائج عن إعادة ترتيب في محددات المشاركة السياسية، حيث يتراجع الدور التفسيري للثقة السياسية لصالح متغيرات إدراكية وسلوكية، وهو ما يشير إلى أن العلاقة بين الثقة والمشاركة ليست مباشرة، بل تمر عبر تمثلات الأفراد لفعالية الفعل السياسي.

رابعا: مناقشة النتائج

سعت هذه الدراسة إلى تفسير العلاقة بين الثقة السياسية وأنماط المشاركة السياسية داخل الأحياء الحضرية الهامشية، من خلال دراسة حالة حي إيمونسيس بجماعة أكادير، واختبار نموذج تفسيري متعدد الأبعاد. وتسمح النتائج المتحصل عليها بإعادة فحص الأطروحات النظرية الواردة في الأدبيات، ليس فقط من حيث تأكيدها أو نفيها، بل من حيث إعادة تركيب العلاقة بين المتغيرات في ضوء المعطيات الإمبريقية.

1. إعادة اختبار أطروحة "الثقة كمحفز للمشاركة المؤسسية"

تفترض الأدبيات الكلاسيكية، كما لدى "هوغه" و"ماريين"، أن الثقة السياسية تمثل شرطا أساسيا للمشاركة داخل القنوات المؤسسية، وهو ما أكدته دراسات لاحقة ل "كاروف"و "كاي" و"وي" التي ربطت بين الثقة والفعالية السياسية وبالتالي المشاركة الانتخابية. غير أن نتائج هذه الدراسة لا تقدم دعما مباشرا لهذه الأطروحة، إذ لم تظهر مؤشرات الثقة السياسية أي تأثير دال إحصائيا على المشاركة الانتخابية. ويشير هذا التباين إلى أن العلاقة التي افترضتها الأدبيات ليست علاقة عامة قابلة للتعميم، بل علاقة مشروطة بالسياق الاجتماعي والمؤسسي.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن غياب الأثر المباشر للثقة لا ينفي أهميتها، بل يكشف أن دورها لم يعد يعمل كمتغير محفز مباشر، وإنما كعنصر ضمني يتداخل مع عوامل أخرى. وهو ما ينسجم جزئيا مع الطرح الذي يرى أن تأثير الثقة يمر عبر الإحساس بالفعالية السياسية، وليس عبر تأثير مباشر على السلوك.

2. حدود أطروحة "انخفاض الثقة والمشاركة الاحتجاجية"

تذهب مقاربة ثانية في الأدبيات إلى أن انخفاض الثقة السياسية يؤدي إلى تبني أشكال غير مؤسسية من المشاركة، مثل الاحتجاج أو المقاطعة، كما يطرح "بيلانجيه" و"نادو". غير أن نتائج الدراسة الحالية لا تقدم دليلا مباشرا على هذا الطرح، حيث لم يظهر أن ضعف الثقة يؤدي إلى زيادة المشاركة غير الانتخابية أو الرقمية. بالمقابل، كشفت النتائج عن معطى أكثر تعقيدا، يتمثل في أن إدراك فعالية الاحتجاج يرتبط إيجابيا بالمشاركة الانتخابية.

هذه النتيجة تعيد صياغة العلاقة المقترحة في الأدبيات، فبدلا من أن يكون الاحتجاج بديلا عن المشاركة المؤسسية، يبدو أنه قد يشكل مكملا لها ضمن منطق تعددية أدوات الفعل السياسي. وعليه، فإن الأفراد لا ينتقلون بالضرورة من الثقة إلى المشاركة، أو من عدم الثقة إلى الاحتجاج، بل قد يجمعون بين أنماط مختلفة من المشاركة بناء على تقييمهم لفعاليتها.

3. نحو فهم تبادلي وغير خطي للعلاقة بين الثقة والمشاركة

تشير بعض الأدبيات، خاصة كتابات "يانغ"و "فينيما" و"تيليه" إلى وجود علاقة تبادلية بين المشاركة والثقة، حيث يمكن أن تعزز المشاركة مستويات الثقة بمرور الوقت. ورغم أن التصميم المنهجي للدراسة لا يسمح باختبار السببية العكسية بشكل مباشر، إلا أن النتائج تدعم بشكل غير مباشر هذا التصور، من خلال إظهار أن المشاركة لا تبنى بالضرورة على الثقة، بل قد تتأسس على إدراك الفعالية أو على الاندماج التنظيمي.

وهذا ما يفتح المجال لافتراض أن الثقة قد تكون نتيجة لاحقة للمشاركة، وليس شرطا مسبقا لها، خاصة في السياقات التي تتسم بضعف الاندماج المؤسسي أو بتمثلات نقدية تجاه الفاعلين السياسيين.

4. دور العوامل الوسيطة : نحو مركزية الإدراك والانخراط

تؤكد دراسة "أوسلانر" و"براون"ودراسة "تيبيرج" و"سيمون" أن العلاقة بين الثقة والمشاركة تمر عبر عوامل وسيطة، من بينها رأس المال الاجتماعي والتمثلات الإدراكية. وتدعم نتائج الدراسة هذا التوجه بشكل واضح، حيث برز "إدراك فعالية الاحتجاج" كعامل مفسر للمشاركة الانتخابية، و"الانخراط التنظيمي" كمحددين أساسيين للمشاركة الرقمية.

وهذا يعني أن السلوك السياسي يتشكل عبر قنوات وسيطة، تجعل من العلاقة بين الثقة والمشاركة علاقة غير مباشرة. فالثقة، في هذا السياق، لا تترجم إلى مشاركة إلا إذا ارتبطت بإحساس بالقدرة على التأثير أو باندماج فعلي في شبكات تنظيمية.

5. أثر السياق الحضري الهامشي في إعادة تشكيل العلاقة

تبرز النتائج أهمية السياق المجالي في فهم ديناميات المشاركة السياسية. ففي الأحياء الحضرية الهامشية، حيث تتقاطع أوضاع الهشاشة الاجتماعية مع محدودية الثقة في المؤسسات، لا تتحدد المشاركة انطلاقا من المواقف المجردة، بل من خلال تجارب ملموسة وتقييمات عملية لجدوى الفعل السياسي. وبهذا المعنى، تساهم الدراسة في إظهار أن العلاقة بين الثقة والمشاركة داخل هذه البيئات

ليست خطية ولا ثنائية (مشاركة/انسحاب)، بل متعددة المسارات ومشروطة بالسياق المحلي. وهو ما يفسر جزئيا اختلاف النتائج مقارنة ببعض الدراسات التي أجريت في سياقات أكثر استقرارا مؤسسيا (كما هو الحال بالنسبة لدراسة العلوي عن الثقة السياسية ومشاركة الشباب الجامعي).

6. إعادة تركيب النموذج التفسيري

انطلاقا من التفاعل بين النتائج والأدبيات، يمكن اقتراح إعادة صياغة النموذج التفسيري على النحو التالي:

- تراجع الدور المباشر للثقة السياسية كمحدد للسلوك
- صعود البعد الإدراكي (الفعالية السياسية) كمحرك رئيسي
- أهمية الانخراط التنظيمي كوسيط بين المواقف والممارسات
- تأثير السياق المحلي في إعادة تشكيل العلاقة بين المتغيرات

وبذلك، يصبح تفسير المشاركة السياسية قائما على نموذج متعدد الأبعاد، تتداخل فيه العوامل المؤسسية والإدراكية والسياقية. وهو ما يجعل الإضافة العلمية لهذه الدراسة تكمن في نقل النقاش من سؤال: "كيف تحدد الثقة نمط المشاركة؟" إلى سؤال أكثر تركيبا: "كيف يعاد تشكيل أثر الثقة عبر الإدراك والاندماج الاجتماعي داخل سياقات حضرية هامشية؟"

خاتمة عامة

ركزت هذه الدراسة على فهم محددات المشاركة السياسية في سياق حي حضري هامشي (إيمونسيس)، من خلال تحليل العلاقة بين الثقة السياسية وأنماط المشاركة المختلفة. وقد سعت إلى تجاوز المقاربات التبسيطية التي تختزل هذه العلاقة في تأثير خطي مباشر، عبر تبني نموذج تفسيري متعدد الأبعاد يدمج بين عوامل مؤسسية وإدراكية وسوسيو-سلوكية.

وقد أظهرت النتائج أن الثقة السياسية، رغم مركزيتها النظرية، لا تمارس تأثيرا مباشرا دالا على المشاركة السياسية، سواء في بعدها الانتخابي أو الرقمي. في المقابل، برزت متغيرات أخرى، وعلى رأسها إدراك فعالية الفعل الاحتجاجي والانخراط التنظيمي، كعوامل أكثر تفسيرا للسلوك السياسي. وتكشف هذه النتيجة عن تحول في منطق تفسير المشاركة، من التركيز على المواقف تجاه المؤسسات إلى تحليل الكيفية التي يقيم بها الأفراد قدرتهم على التأثير في المجال السياسي.

في ضوء ذلك، أبانت الدراسة أن العلاقة بين الثقة والمشاركة ليست علاقة سببية بسيطة، بل هي علاقة مركبة ومشروطة، تتوسطها تمثلات الفعالية السياسية وأشكال الاندماج الاجتماعي. كما أبرزت أن أنماط المشاركة لا تتوزع وفق ثنائية تقليدية (مؤسسية/احتجاجية)، بل قد تتداخل داخل استراتيجيات فردية متعددة، تجمع بين أشكال مختلفة من الفعل السياسي.

على المستوى النظري، تساهم هذه النتائج في إعادة تركيب النقاش حول الثقة السياسية، من خلال إبراز حدود قدرتها التفسيرية عندما تعزل عن سياقها، والدفع نحو إدماجها ضمن نماذج تحليلية تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإدراكية والسياقية. أما على المستوى الإمبريقي، فتقدم الدراسة معطيات ميدانية حول سياق حضري لا يزال محدود التناول في الأدبيات، مما يتيح توسيع قاعدة المقارنة في دراسات المشاركة السياسية.

مع ذلك، تظل نتائج الدراسة مرتبطة بحدودها المنهجية، خاصة ما يتعلق بطبيعة البيانات المقطعية، التي لا تسمح باختبار العلاقات السببية أو الديناميات الزمنية بين الثقة والمشاركة. كما أن التركيز على سياق حضري محدد يستدعي الحذر في تعميم النتائج، ويفتح المجال أمام دراسات لاحقة تعتمد مقاربات مقارنة أو طولية.

بناء على ذلك، تقترح الدراسة التوجه في الأبحاث القادمة إلى التعمق أكثر في فهم الأدوار الوسيطة لكل من التمثلات السياسية ورأس المال الاجتماعي، مع الاهتمام بكيفية تفاعلهما مع التحولات الرقمية في المجال السياسي. كما تدعو إلى توسيع التحليل ليشمل مقارنات بين بيئات حضرية مختلفة، بما يساعد على فهم أدق لكيف تؤثر الخصائص المجالية في تشكيل السلوك السياسي.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- العلوي، الهادي. "الثقة السياسية ومشاركة الشباب الجامعي: دراسة ميدانية." مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج. 5، ع. 11، 2025. ص 138-179.
https://doi.org/10.56989/benkj.v5i11.1647
- صلاح حسن حمود الصراف. "المشاركة السياسية وأهم العوامل المؤثرة على قرار الناخب العراقي (بعد 2005)." مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج. 6، ع. 8، 2025.
https://doi.org/10.53796/hnsj68/10
- سعيد انخيلي، المواطنة الحضرية والاندماج الترابي: حالة سفوح جبال جماعة أكادير، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية، جامعة ابن زهر. بتاريخ 19 يوليوز 2024.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- ALMOND, Gabriel A. et VERBA, Sidney. Political attitudes and democracy in five nations. Boston: Little, 1963.
- BÉLANGER, Éric. Political trust and voting behaviour. In: Handbook on political trust. Edward Elgar Publishing, 2017. p. 242-255.
- BRÉCHON, Pierre. 2. Crise de confiance dans les élites politiques. In: Le nouveau désordre électoral. Presses de Sciences Po, 2004. p. 47-69.
- CAI, Jingjing, et WEI, Xiaonan. "How digitally-mediated interactions influence the psychological foundations of civic engagement: Evidence from urban water governance in China." Urban Governance, vol. 6, no. 1, 2026, pp. 74–87. https://doi.org/10.1016/j.ugj.2025.12.001
- DALTON, Russell J. Citizenship norms and the expansion of political participation. Political Studies, 2008, vol. 56, no 1, p. 76-98.

- FENNEMA, Meindert, et TILLIE, Jean. "Political participation and political trust in Amsterdam: Civic communities and ethnic networks." Journal of Ethnic and Migration Studies, 1999, vol. 25, no 4, p. 703-726.
- HOOGHE, Marc et MARIEN, Sofie. "A comparative analysis of the relation between political trust and forms of political participation in Europe." European Societies, 2013, vol. 15, no 1, p. 131-152.
- HOOGHE, Marc et ZMERLI, Sonja. "Chapter: introduction: the context of one political trust." Political Trust: Why Context Matters, 2011.
- KAROV, Mladen. "The relationship between trust and political participation: Effects of institutionalized and non-institutionalized political participation on trust in parliaments." Papers of BAS: Humanities and Social Sciences, vol. 7, no. 2, 2020, pp. 186–200.
- MICHALOS, Alex C. (ed.) ZMERLI, Sonja. Political Trust. In: Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research, Dordrecht: Springer, 2014, p. 4888 : https://doi.org/10.1007/978-94-007-0753-5_2202
- PUTNAM, Robert D. Bowling alone: The collapse and revival of American community. Simon and Schuster, 2000.
- PUTNAM, Robert D., NANETTI, Raffaella Y., et LEONARDI, Robert. Making democracy work: Civic traditions in modern Italy. 1994.
- TIBERJ, Vincent, et SIMON, Patrick. "Vie citoyenne et participation politique." In: Trajectoires et origines: enquête sur la diversité des populations en France. Paris: INED, 2010, pp. 109–114.
- TOURNAY, Virginie. La participation est-elle un gage de confiance politique? 2016. Thèse de doctorat. CEVIPOF.
- YANG, Kaifeng. "Trust and citizen involvement decisions: Trust in citizens, trust in institutions, and propensity to trust." Administration & Society, 2006, vol. 38, no 5, p. 573-595 : https://doi.org/10.1177/0095399706292095

- HENRY, Lionel; VAN HAUTE, Émilie; HOOGHE, Marc. "Confiance, satisfaction et comportement électoral dans un État fédéral." In: DESCHOUWER, Kris; DELWIT, Pascal; HOOGHE, Marc; BAUDEWYNS, Pierre; WALGRAVE, Stefaan (dir.). Décrypter l'électeur: le comportement électoral et les motivations de vote. Louvain: Lannoo Campus, 2015, pp. 213–234.
- USLANER, Eric M., BROWN, Mitchell. "Inequality, trust, and civic engagement." American Politics Research, 2005, vol. 33, no 6, p. 868-894 : https://doi.org/10.1177/1532673X04271903